# الأزمة المالية القبرصية:
# ماذا بعد وقوع الأزمة

إعداد: مؤسسة البحوث والاستشارات

بعد سلسلة من الانهيارات المالية المتتالية منذ انطلاق شرارة الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، أتى الدور هذه المرّة، على جمهورية قبرص. فقد تقدّمت قبرص في ٢٥ حزيران من العام الفائت (٢٠١٢) بطلب المساعدة المالية الى صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي (EFSF)[١]، وهي خامس دولة في منطقة اليورو تسعى وراء المساعدات الخارجية بعد كل من اليونان وايرلندا والبرتغال واسبانيا.

- تقع جزيرة قبرص في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها ٩،٢٥١ كيلومتراً مربعاً.
- تعرّضت للغزو التركي عام ١٩٧٤ ومن ثمّ جرى تقسيمها الى شطرين.
- تمتد سلطة جمهورية قبرص حاليا على ٥٩٪ من إجمالي مساحة الجزيرة، ويقدّر عدد سكانها بما يفوق ٨٣٠ ألف نسمة، ما يشكل حوالي ٧٥٪ من إجمالي سكان الجزيرة.
- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لقبرص قرابة ١٨ مليار يورو، أي ما يعادل نحو ٠,٢٪ فقط من حجم اقتصاد منطقة اليورو (ثالث أصغر اقتصاد بين دول المنطقة الـ ١٧).
- انضمّت قبرص إلى الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، وإلى منطقة اليورو في بداية عام ٢٠٠٨.
- أثنى صندوق النقد الدولي على أداء الاقتصاد القبرصي قبل عام ٢٠٠٨، الذي شهد مرحلة طويلة من النمو الكبير بالتزامن مع انخفاض مستوىً الدين العام ونسب البطالة.

اعتمد تطور الاقتصاد القبرصي، بشكل أساسي، على ركائز ثلاث:

- الليبرالية الاقتصادية ذات الضوابط والأنظمة الرقابية المحدودة، تجاه حرية انتقال البضائع والرساميل والأفراد؛
- توفير الرفاه الاجتماعي عبر توسيع دور الدولة ومؤسّساتها، التي قدّمت خدمات تعليمية وصحية متميّزة (احتلت قبرص الترتيب الـ ٣١ بين دول العالم في مؤشر التنمية البشرية)؛
- الاستناد الى دور القطاع الثالث (الخدمات)، وبالأخص السياحة والمصارف والنقل البحري[٢]، بالإضافة الى العقارات والبناء، وذلك على حساب غيرها من القطاعات المنتجة.

(١) تم إنشاء الصندوق من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في ٩ ايار ٢٠١٠، بهدف معالجة أزمة الديون السيادية في اليونان، وضمان الاستقرار المالي لدول المنطقة وتقديم المساعدات المالية للدول التي تعاني صعوبات اقتصادية. وقد تم استبدال برنامج التمويل المؤقت هذا بالآلية الأوروبية للاستقرار المالي (European Stability Mechanism) في ٢٧ أيلول ٢٠١٢، وهي المنظمة الدولية التي تقر حزم الإنقاذ المالي، وتبلغ قدرتها على الإقراض نحو ٥٠٠ مليار يورو كحد أقصى.

(٢) تمتلك قبرص ثالث أكبر أسطول بحري في أوروبا (العاشر في العالم)، وهي خامس دولة أوروبية لناحية عدد شركات إدارة السفن.

تمثّل حصّة القطاع المالي ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أعلى من المتوسط المسّجل بين دول الاتحاد الأوروبي البالغ ٥,٧٪. بلغت قيمة أصول المصارف القبرصية حوالي ١٢٦,٤ مليار يورو، في كانون الثاني ٢٠١٣، أي ما يعادل ٧ أضعاف حجم الناتج الإجمالي المحلي، مع العلم أن هذه الأصول ارتفعت نحو ٦٢٪ عن مستوياتها قبل الأزمة العالمية (في ٢٠٠٧). تحوّلت هذه الدولة الصغيرة خلال السنوات الخمس الماضية إلى مركز مالي هام في المنطقة، وتعزّز دورها كمركز 'أفشور' (Offshore) للأموال الأجنبية، حيث ارتفع حجم ودائع غير المقيمين بنسبة ٦٠٪ خلال هذه الفترة. وبفعل التوسّع في الحرية الاقتصادية وتخفيض معدلات الضرائب وتحديث البنى التحتية للخدمات المصرفية والاستثمار المالي، ازدادت الميزات التنافسية للبلد وتعزّزت قدرته على جذب الرساميل التي تبحث عن ملاذ آمن[٣]. لكن، سلبيات هذا النموذج الاقتصادي برزت في الوقت نفسه، إذ أدّى التضّخم الهائل للقطاع المصرفي ناهيك بقراراتٍ استثمارية خاطئة وقصيرة الأجل، إلى انهيار النظام المصرفي وعجز الدولة عن توفير الملاءة اللازمة لتغطية خسائره الضخمة.

هكذا، تواجه قبرص ثاني أزمة اقتصادية منذ عام ٢٠٠٨، حين تأثر الاقتصاد القبرصي بمفاعيل الركود العالمي، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل سنوي بلغ ١,٩٪ عام ٢٠٠٩، وهو الركود الأقل حدّة ضمن منطقة اليورو. أما اليوم، ففي ظل انكماش اقتصاد منطقة اليورو للربع الخامس على التوالي، مع توقّعات بتقلص الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٠,٥٪ هذا العام، ومع وصول معدل البطالة إلى أعلى مستوياته (بلغ ١٢٪ في شهر شباط الماضي، شاملاً ١٩,١ مليون شخص)، فإن أزمة الاقتصاد القبرصي باتت أشد وطأة وأكثر خطورة. وبالنظر الى العلاقات الاقتصادية الوطيدة التي تربط قبرص باليونان، فقد كان لأزمة الديون السيادية في اليونان بالغ الأثر على الاقتصاد القبرصي، وأودت بها الى حدود الإفلاس. فبعدما تم شطب ١٠٠ مليار يورو من سندات الخزينة اليونانية (اقتطعت مديونية اليونان بنحو ٧٥٪)، تعّرضت المصارف القبرصية الى خسائر كبيرة بلغت قيمتها ٦,٥ مليار يورو، بعد أن كانت هذه البنوك قد استثمرت رساميلها في إقراض اليونان بما يوازي ١٦٠٪ من قيمة الناتج المحلي القبرصي (شكلت أرباح المصارف القبرصية قرابة ٣٠٪ على عائدات سندات الخزينة اليونانية قبل احتساب الضرائب). يضاف إلى ذلك، أنه بعد مرور ٥ سنوات على الركود الاقتصادي في اليونان، وقعت المصارف القبرصية فريسة القروض التي مُنحت للشركات والأفراد هناك، وتراجعت السوق الائتمانية[٤].

**"بلغت قيمة أصول المصارف القبرصية حوالي ١٢٦,٤ مليار يورو، في كانون الثاني ٢٠١٣، أي ما يعادل ٧ أضعاف حجم الناتج الإجمالي المحلي، مع العلم أن هذه الأصول ارتفعت نحو ٦٢٪ عن مستوياتها قبل الأزمة العالمية (في ٢٠٠٧)"**

(٣) فرضت الدول المتطورة ١٥ معاهدة لمكافحة غسل الأموال على مراكز 'الأفشور'، وتتناول تنظيم الإتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات الضريبية وزيادة معايير الإفصاح. أما قبرص فاكتفت بالتوقيع على معاهدتين فقط، لضمان عدم هروب الرساميل إلى الخارج.

(٤) يوجد ما لا يقل عن ١,٦٠٠ شركة يونانية - مقرّاتها الرئيسية في قبرص - مهددة بالإقفال بسبب عجزها عن تسديد استحقاقاتها الضريبية لليونان.

أدّت الخسائر الكبيرة للمصارف القبرصية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وعجز الدولة عن توفير السيولة اللازمة لدعم قطاعها المصرفي، والتراجع في التصنيف الإئتماني السيادي، وانسداد مجالات الإقتراض وارتفاع تكاليفه، إلى تجفيف السيولة النقدية في التداول الداخلي واضطراب الأسواق المالية وهبوط أسعار العقارات وتراجع أعمال البناء. فبات هذا النموذج الاقتصادي عرضة لأقسى الانتقادات، حتى وصل الأمر بوزير المالية الفرنسي بيار موسكوفيسي إلى التصريح بأنه يجب التخلص من اقتصاد مقامر على شفير الإفلاس.

**وجود مخاوف حقيقية تكتنف مستقبل قبرص حيث تشير التوقعات الى امكانية تضاعف معدل البطالة إلى نحو ٣٠٪، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي قرابة ١٣٪ هذا العام**

أدّى ذلك الى طلب الحكومة القبرصية المساعدة الخارجية من الاتحاد الأوروبي، في منتصف عام ٢٠١٢. وتطلّب الأمر زهاء ٩ أشهر[٥] من المفاوضات المضنية للتوصّل الى إتفاقية مع الترويكا المتمثلة بالاتحاد الاوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، في ٢٥ آذار الماضي[٦] (بعد أن رفض البرلمان القبرصي، في وقت سابق اتفاقية أكثر إجحافاً، نصّت شروطها على تحميل كافة المودعين في البنوك القبرصية – بمن فيهم صغار المودعين – أعباء الأزمة وتكاليفها).

### الخانة رقم (١)

#### أهم محطات الأزمة المالية القبرصية، والمفاوضات مع الجّهات الدائنة

**٢٥ حزيران ٢٠١٢:** تقدّمت الحكومة القبرصية بطلب المساعدة المالية إلى صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي.

**منتصف تموز ٢٠١٢:** وصل وفد الترويكا إلى قبرص للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية، وقدّمت اللجنة شروطها لتقديم حزمة إنقاذ مالي إلى قبرص رفضتها الحكومة.

**تشرين الثاني ٢٠١٢:** تم استكمال المفاوضات، مع الجّهات الدولية الدائنة.

**١٦ آذار ٢٠١٣:** تم التوصّل إلى إتفاقية جديدة. كما جرى وقف التداول في البورصة، وأغلقت المصارف أبوابها.

**١٩ آذار ٢٠١٣:** رفض البرلمان القبرصي الاتفاقية.

**٢٠ آذار ٢٠١٣:** رفضت روسيا تقديم مساعدات إضافية لقبرص.

**٢١ آذار ٢٠١٣:** أصدر البنك المركزي الأوروبي قراراً، يمدّد فيه مهل العمل على تقديم مساعدات السيولة الطارئة (ELA)، لفترة ٤ أيام إضافية.

**٢٢ آذار ٢٠١٣:** أقرّ البرلمان قانون القيود على حركة الرساميل (Capital Controls).

**٢٥ أذار ٢٠١٣:** وافقت الحكومة القبرصية على الإتفاقية المعدّلة.

**٢٨ آذار ٢٠١٣:** عاودت المصارف أعمالها (ما عدا البنك الشعبي القبرصي)، بعد وضع قيود على السحب والمعاملات البنكية.

**٢ نيسان ٢٠١٣:** قدم وزير المالية استقالته. وألّف الوزير الجديد لجنة تحقيق حول أسباب الأزمة. وتم تخفيف القيود على التعاملات البنكية. وعادت البورصة إلى التداول.

**منتصف أيار ٢٠١٣:** دخلت حزمة الإنقاذ المالي حيز التنفيذ وتسلّمت قبرص الدفعة الأولى منها.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول أهم المحطات التي مرّت بها قبرص خلال هذه الفترة، يمكن مراجعة الخانة رقم (١).

(٦) للمزيد من التفاصيل حول شروط الإتفاقية الحالية، يمكن مراجعة الخانة رقم (٢).

في غمرة البحث عن حلول للأزمة، اصطدمت قبرص بانسداد سبل البدائل عن حزمة الإنقاذ الأوروبية. فقد رفضت روسيا تقديم قرض فوري للحكومة القبرصية، لانزعاجها من الشروط الأوروبية، التي جاءت على حساب المصالح الروسية المتمثّلة في ودائع للشركات والبنوك والأفراد (أشارت وكالة موديز إلى أن حجم الإيداعات الروسية في البنوك القبرصية يبلغ ٣١ مليار دولار، أي نحو ربع إجمالي الودائع). ومن اللاّفت أن الإغراءات لم تجد نفعاً مع روسيا، حيث أحجمت شركة غازبروم (Gazprom) الروسية عن تقديم عرض بشأن عقود التنقيب عن الغاز القبرصي. لكن روسيا كانت قد وافقت على إعادة هيكلة ديون قبرص أواخر ٢٠١١، البالغة قيمتها ٢,٥ مليار يورو، عبر تمديد مهلة السداد ٥ سنوات إضافية حتى ٢٠٢١، وتخفيض الفوائد من ٥,٤٪ الى ٥,٢٪.

**"وصل الأمر بوزير المالية الفرنسي بيار موسكوفيسي إلى التصريح بأنه "يجب التخلص من اقتصاد مقامر على شفير الإفلاس"**

لعبت ألمانيا الدور الأهم في الإدارة الأوروبية للأزمة القبرصية. وقد أقرّ البرلمان الألماني (Bundestag) في ١٨ نيسان/ابريل ٢٠١٣، حزمة الإنقاذ التي تمّ الاتفاق عليها بين الحكومة القبرصية والترويكا الأوروبية، كما أقرّ مشروع تمديد المهل لسداد ديون البرتغال وايرلندة، مدة سبعة سنوات إضافية.

ورأت ألمانيا – عبر وزير ماليتها فولفغانغ شويبله – أن أوروبا محقّة في مسعاها لإنقاذ قبرص، لأن الجزيرة بدون هذه المساعدة كانت ستتخلف عن دفع مستحقات ديونها، ممّا يهدّد بانتشار العدوى الكاسحة إلى كامل القارة الأوروبية. ولكن الوزير أكد في الوقت ذاته على وجوب عدم تجاوز تلك المساعدة الممنوحة من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، عتبة العشرة مليارات يورو، ملمّحاً إلى أن وضع ألمانيا كان سيكون أسوأ في حال تخليها عن العملة الأوروبية.

ووافق البرلمان القبرصي – في جلسة صاخبة نهاية نيسان ٢٠١٣ – على الاتفاق المتعلق بحزمة الإنقاذ بفارق ضئيل في الأصوات (موافقة ٢٩ نائباً مقابل اعتراض ٢٧) بعد تعديل شروطها، وذلك بعد تهديد البنك المركزي الأوروبي بوقف تقديم مساعدات السيولة الطارئة (Emergency Liquidity Assistance)[٧]، خلال ٤ أيام في حال لم تتمّ الموافقة. وكانت قبرص قد تلقت حتى تلك اللحظة ٩ مليارات يورو عبر هذه الأداة المالية، كما تمّ تحويل ٥ مليارات يورو إضافية لتأمين السيولة الكافية لتغطية عمليات البنوك التجارية القبرصية، قبل إعادة فتح أبوابها عقب إقرار حزمة الإنقاذ.

**"في غمرة البحث عن حلول للأزمة، اصطدمت قبرص بانسداد سبل البدائل عن حزمة الإنقاذ الأوروبية**

أدّى التأخير في إقرار الحزمة إلى تفاقم الأزمة وارتفاع كلفتها. وفي حين كانت الترويكا قد قدّرت احتياجات قبرص للمساعدة المالية بقيمة ١٧ مليار يورو، فإن قيمة برنامج الإنقاذ المالي لم تتجاوز سقف الـ ١٠ مليارات يورو. ومع استكمال دفعات القروض المقدّمة عبر هذا البرنامج، يتوقّع أن تتجاوز مديونية قبرص سقف الـ ١٢٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وهو الحدّ الذي يعتبره صندوق النقد الدولي خطراً على الملاءة المالية للدولة المقترضة وعلى قدرتها على الوفاء باستحقاقات سداد الديون. وهذا الأمر دفع

(٧) مساعدات السيولة الطارئة هي آلية يسمح بموجبها البنك المركزي الأوروبي بتقديم قروض المصارف المتعثّرة عبر البنوك المركزية للدول التي تتبع هذه المصارف لها. وهي عبارة عن إجراءات استثنائية يتم تقديمها عبر المصارف رغم عدم توفر الضمانات المبيّة لمعايير الإقراض لدى البنك المركزي الأوروبي.

الترويكا إلى وضع شروط على قبرص تتمثل في تأمين المبالغ المتبقية (التي تزيد قيمتها عن ثلث الناتج المحلي) من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وسواها من تدابير تقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات. لكن تبيّن بعد ذلك، أن احتياجات قبرص الفعلية لتجاوز الأزمة تصل إلى ٢٣ مليار يورو، ممّا يعني أنها تحتاج إلى وضع خطّة من الاجراءات الطارئة التي توفّر ١٣ مليار يورو (وليس ٧ مليار يورو) تضاف إلى المساعدات المشمولة في حزمة الإنقاذ.

### الخانة رقم (٢)

### شروط برنامج الإنقاذ المالي كما تمّ التوافق عليها بين قبرص والترويكا

١- **تقديم قرض بقيمة ١٠ مليارات يورو** (يشارك فيه صندوق النقد الدولي بقيمة مليار يورو)، بفائد تتراوح ما بين ٢,٥٪ و٢,٧٪، على أن يبدأ استحقاق الدفعات بعد ١٠ سنوات، وأن يتّم سداد الدين كاملاً خلال ٢٢ سنة.

٢- **إعادة هيكلة القطاع المصرفي**، عبر:

- تصفية البنك الشعبي القبرصي بالكامل (Cyprus Popular Bank) الذي تمتلك الدولة ٨٤٪ من أسهمه،
- استحواذ بنك قبرص (Bank of Cyprus) على أصوله الجيدة.

٣- **فرض ضريبة على الودائع التي تفوق الـ ١٠٠ ألف يورو في المصرفين القبرصيين الأكبر**: بنك قبرص، والبنك الشعبي القبرصي. وذلك عبر خصم ٦٠٪ من قيمة هذه الودائع من أجل إعادة رسملة بنك قبرص، وتسوية مديونية المصرفين وتصفية أصولهما السّامة، على أن يتحول جزء من هذه الودائع الى أسهم في بنك قبرص مع تأمين حقوق التصويت وحصص الأرباح. أما الـ ٤٠٪ الأخرى من هذه الودائع، فيتم تجميدها، من أجل تأمين السيولة الكافية، على أن تعاد إلى أصحابها مع احتساب فوائد تفوق أسعار الفائدة الحالية بـ ١٠ نقاط أساس.

٤- **إعفاء المودعين الصغار المؤمّنين من تحمل تكاليف الأزمة** (ويشكل هؤلاء حوالي ٩٥٪ من إجمالي عدد المودعين).

٥- **إصلاح مالي**، عبر اعتماد سياسات مالية أكثر صرامة وتخفيض عجز الموازنة إلى حدود ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال:

١. تخفيض الإنفاق الحكومي:
- تخفيض أجور موظفي القطاع العام
- تعديل نظام التقاعد

٢. زيادة إيرادات الخزينة:
- تنفيذ برامج خصخصة
- زيادة الضريبة على الشركات من ١٠٪ إلى ١٢,٥٪.

٦- **إصلاحات إدارية لمكافحة الفساد** وتطبيق قوانين وأنظمة مكافحة غسل الأموال.

تبدو فرص قبرص محدودة لجهة القدرة على تأمين موارد إضافية لا تثقل كاهل المستهلكين ودافعي الضرائب، فقد تخلت عند انضمامها إلى منطقة اليورو عن القسم الأكبر من احتياطياتها بالعملة الصعبة (التي تبلغ راهناً نحو ٤٥٠ مليون دولار أميركي فقط). أما احتياطي الذهب لديها، فيبلغ نحو نصف مليون أونصة (أي ما يوازي ٧٥٠ مليون دولار أميركي). ومع أن احتياطاتها من الغاز تقدّر بنحو ٦٠ مليار قدم مكعّب، فإنّ شحن أول دفعة من الغاز المسال لا يتوقع شحنها قبل عام ٢٠١٨.

لقد تمّ تصوير الأزمة القبرصية بصفتها أزمة بالغة التعقيد، بل بوصفها حالة استثنائية وفريدة من نوعها. وبالفعل، فقد سجّل هذا النموذج سوابق خطيرة، من نوع القيود على الرساميل (تحديد سقف لقيمة كل من السحوبات اليومية، والتعامل بالشيكات، والتحويلات المصرفية، وإخراج النقد من البلاد)، وذلك كله في إطار التعامل مع عملة موحدّة بين مجموعة من الدول المختلفة. كما اتجه حلّ الأزمة (على الأقل في الظاهر) نحو تحميل كبار المودعين (أصحاب الودائع التي تتجاوز الـ ١٠٠ ألف يورو) أعباء تكلفتها، بدلاً من عموم المودعين بحسب السيناريوهات المعتمدة سابقاً خلال السنوات الثلاث التي تلت تفجّر الأزمة المالية العالمية (فيما عدا حالة الدانمارك).

**أدّى التضخّم الهائل للقطاع المصرفي ناهيك بقراراتٍ استثمارية خاطئة وقصيرة الأجل، الى انهيار النظام المصرفي وعجز الدولة عن توفير الملاءة اللازمة لتغطية خسائره الضخمة**

لكن حقيقة فرادة نموذج الحلّ المقترح سوف تتوضّح أكثر لدى وضع قوانين لنظام مصرفي أوروبي مشترك، أو لدى انتقال عدوى الأزمات المالية الى حلقات أخرى جديدة مثل أوروبا الشرقية (سلوفينيا أو أوكرانيا...)، أو حتى بلدان أكثر تطوراً (كإيطاليا أو اسبانيا ...). ويبقى أن نشير الى وجود مخاوف حقيقية تكتنف مستقبل قبرص، واحتمال انتكاسها مجدّداً نتيجة للحلول التي اجترحت لها، حيث تشير التوقّعات إلى امكانية تضاعف معدل البطالة إلى نحو ٣٠٪، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي قرابة ١٣٪ هذا العام. أما جوهر الأزمة فلم يعد يتمثل في الخيارات أمام بقاء الإتحاد الأوروبي أو الحفاظ على العملة الأوروبية الموحّدة، إنما أصبحت تطال التمايز بين دول المنطقة، ونمط العلاقة التي تربط بلدان منطقة اليورو المحورية (المانيا) ببلدان المنطقة الطرفية (قبرص).

إن هذه الدروس والعبر المستقاة من تجربة قبرص يجب أن تبقى ماثلة أمام بلدان أخرى – بما فيها لبنان – قد تبدو فيها الأوضاع المصرفية والمالية سليمة ومستقرة للوهلة الأولى، ولكنها تبقى في نهاية المطاف عرضة لأوجه عدم اليقين ولتقلبات مفاجئة وغير محسوبة.

## جدول رقم (١)

توزّع حجم الودائع المصرفية الشهري في قبرص - بملايين اليورو - بحسب جنسية المودعين (كانون الثاني ٢٠٠٦ - نيسان ٢٠١٣)

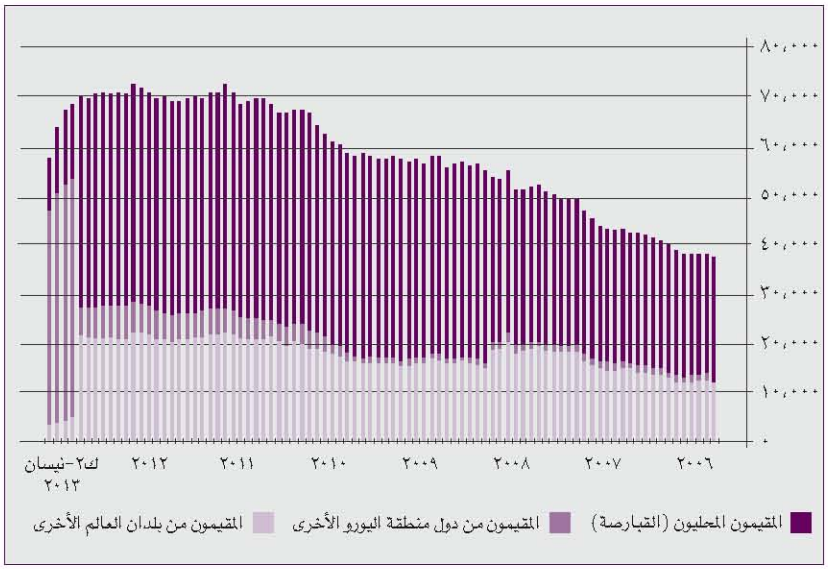


## جدول رقم (٢)

النسبة المئوية للنمو الشهري في إجمالي حجم الودائع المصرفية في قبرص (شباط ٢٠٠٦- نيسان ٢٠١٣)